القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الأربعاء، 25 كانون ثاني/ يناير 2023

في التقرير:

- **الإصلاح القادم: الحكومة تُعد خطة غير مسبوقة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية**
- **مصدر أردني: إذا دخل بن غفير إلى الحرم القدسي، فهذا يعني أن لقاء نتنياهو وعبد الله قد فشل**
- **بن غفير: "حارس الأسوار 2" على الأبواب، يجب إنشاء حرس وطني**
- **القيد الجديد الذي ستفرضه وزارة التربية والتعليم مخصص لمنظمة واحدة: منتدى العائلات الثكلى**
- **تقرير: التبرعات لقاتل رابين، يغئال عمير، وقتلة الفلسطينيين تم تمويلها من تبرعات أمريكية**
- **الخطوة التالية في الإصلاح القانوني، بعد تمرير فقرة التغلب، هي شطب ترشيح أعضاء الكنيست العرب**

الإصلاح القادم: الحكومة تُعد خطة غير مسبوقة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية

القدس عاصمة فلسطين

"يسرائيل هيوم"

تواصل الحكومة اليمينية برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، نحو الثورة القادمة التي ستثير أصداء: الإصلاح في مشروع الاستيطان في الضفة الغربية.

منذ تشكيل الحكومة، وعلى خلفية محاولة تنظيم مجالات المسؤولية بين وزير الأمن يوآف غلانط، ووزير المالية بتسلئيل سموطريتش، الذي يشغل، أيضًا، منصب وزير في وزارة الأمن، تناقش الحكومة، حاليًا، سلسلة طويلة من الخطوات المهمة وغير المسبوقة لتنظيم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

أمس الأول، خلال اجتماع غلانط مع قادة المستوطنات في الضفة الغربية، تم الكشف عن بعض الخطوات المخطط لها (بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالضفة الغربية والتي تم إدراجها في اتفاقيات التحالف: تشريع مستوطنة أفيتار، تغيير قانون فك الارتباط بحيث يسمح بنشاطات الاستيطان في المدرسة الدينية في بؤرة حومش، وربط المستوطنة الجديدة بالبنية التحتية وغير ذلك). ومن بين التحركات التي تعتزم الحكومة تنفيذها: عقد مجلس التخطيط الأعلى في الضفة الغربية فورًا، للمصادقة على آلاف مخططات البناء التي توقفت خلال العام ونصف العام الماضيين، خلال فترة الحكومة السابقة، والمصادقة على بناء قرابة 18 ألف وحدة سكن خلال الأشهر القريبة.

ومن المقرر أيضًا أن يجتمع مجلس التخطيط الأعلى في الضفة الغربية، مرة كل الشهر، بعد أن اجتمع مرتين فقط طوال فترة حكومة نفتالي بينت ويئير لبيد، ومرة واحدة كل ثلاثة

القدس عاصمة فلسطين

أشهر خلال فترة حكومات نتنياهو السابقة. إلى جانب ذلك سيتم إنشاء "لجنة تخطيط اعلى مصغرة" للمصادقة على البناء لغير أغراض السكن، مثل رياض الأطفال والمباني الصناعية. وستجتمع اللجنة المصغرة مرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، للموافقة على المخططات.

محور يتخطى وزارة الأمن

هذا يعني أن الهدف الواضح الذي وضعه وزراء الحكومة الحالية لأنفسهم هو إضافة مئات الآلاف من السكان الجدد في يهودا والسامرة، في السنوات القادمة. لذلك فإن البشرى التالية مهمة أيضًا للاستيطان: بدلاً من خمسة توقيعات للمستوى السياسي، كما هو مطلوب الآن في إجراءات التخطيط والبناء، سيتم تقليص عدد التوقيعات إلى اثنين أو ثلاثة فقط. وتشير التقديرات إلى أن هذه الخطوة ستختصر عدة أشهر من الإجراءات لكل وحدة سكنية، من التخطيط وحتى البناء الفعلي، وستزيد من وتيرة البناء في المستوطنات.

وهناك قرار آخر يتبلور هذه الأيام، هو "تأميم" الإدارة المدنية وإدخال وزارات حكومية إضافية في الترتيب، بحيث تكون قادرة على العمل مباشرة مع السلطات والمواطنين، دون حاجة إلى وساطة من قبل وزارة الأمن وقائد المنطقة. وقد عقد ليلة أمس الأول، اجتماع ثلاثي بين غلانط وسموطريتش ونتنياهو لتنظيم نقل الصلاحيات المدنية إلى سموطريتش. هناك من سيرى في ذلك محورًا للالتفاف على وزارة الأمن والجيش. على أي حال، من

القدس عاصمة فلسطين

المفترض أن يؤدي هذا القرار إلى "تطبيع" حياة سكان المستوطنات ومساواتها بأولئك الذين يعيشون في بقية أنحاء إسرائيل.

في هذا الإطار، على سبيل المثال، سيتم زيادة صلاحيات وزارة حماية البيئة، في مراقبة تصريف مياه الصرف الصحي وحرق النفايات ودفنها غير المصرح في البلدات العربية في المنطقة.

الفلسطينيون بالأرقام

اقتراح آخر يتم الآن مناقشته بجدية، والذي تم التعبير عنه حتى في اجتماع رؤساء المستوطنات مع وزير الأمن، هو تغيير الأرقام الرسمية للوزارات الحكومية ذات الصلة، بحيث يصبح عدد السكان في يهودا والسامرة 2.5 مليون، بمن فيهم العرب، بدلاً من نصف مليون، بدون العرب.

المنطق الكامن وراء هذه الخطوة هو أنه عندما يريدون التخطيط لبناء طريق أو استخدام آخر للبنية التحتية في المنطقة، فإن العدد الحقيقي الذي سيتم احتسابه للأشخاص الذين سيسافرون على الطريق أو يستخدمون تلك البنية التحتية هو ليس فقط عدد السكان اليهود، ولكن عدد العرب، أيضًا. يمكن للآخرين أن يروا في مثل هذا القرار، إذا تم قبوله، كنوع من الضم، وهو قرار سيعتبر عرب يهودا والسامرة ضمن عدد سكان المنطقة الذين يتلقون خدمات من دولة إسرائيل في مجالات معينة.

القدس عاصمة فلسطين

هناك قرارات أخرى تتم مناقشتها حاليا استعدادًا لقرار نهائي من قبل الحكومة: استكمال المشاريع التي توقفت خلال فترة الحكومة السابقة، وخاصة بناء الطرق وتطوير الطرق القائمة؛ إضافة عناصر أمنية على الطرقات وحول المستوطنات، مثل الكاميرات والأسوار وغيرها من الإجراءات الأمنية المتقدمة، وزيادة الرقابة على قوانين المرور؛ وإضافة قوى بشرية لتحقيق هذه الأهداف الأمنية في المنطقة.

مصدر أردني: إذا دخل بن غفير إلى الحرم القدسي، فهذا يعني أن لقاء نتنياهو وعبد الله قد فشل

"يسرائيل هيوم"

على خلفية التوتر بين الدولتين، قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أمس الثلاثاء، بأول زيارة إلى الأردن منذ بداية ولايته الجديدة، والتي تعتبر، أيضًا، الأولى منذ عام 2018.

وعقد نتنياهو اجتماعا مع العاهل الأردني عبد الله، وصفه مسؤول سياسي بأنه تم "في أجواء جيدة". وحضر اللقاء وزير الشؤون الإستراتيجية رون دريمر، ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، ورئيس طاقم مكتب رئيس الوزراء، تساحي برافرمان، والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء آفي جيل، ورئيس الشاباك رونين بار. وقال المصدر إن الاجتماع يعبر عن العلاقات الطيبة بين الجهات الأمنية في كلا البلدين.

وبحسب وسائل إعلام أردنية، فإن نتنياهو "التزم في الاجتماع بالحفاظ على الوضع الراهن في المسجد الأقصى". وبحسب إعلان الديوان الملكي، أوضح عبد الله أنه من الضروري

القدس عاصمة فلسطين

الحفاظ على الهدوء ووقف جميع أعمال العنف من أجل تمهيد الطريق لعملية سياسية. ودعا إلى وضع حد لأي خطوة من شأنها تقويض آفاق السلام، وشدد على دعم الأردن لحل الدولتين.

وشكلت القضية الفلسطينية محور اللقاء، ووردت أنباء عن أن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية وضرورة استفادة الشعب الفلسطيني من المشاريع الاقتصادية والإقليمية. كما تمت مناقشة العديد من القضايا الإقليمية.

منع التصعيد

في ظل التوترات بين القدس وعمان، على خلفية صعود وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير مؤخرًا إلى الحرم القدسي، وتأخر دخول السفير الأردني إلى الحرم، في مطلع الشهر الجاري – يعتقد الرأي العام والدوائر السياسية في المملكة أنه سيتم اختبار نتائج الاجتماع بالخطوات التي ستتخذها إسرائيل.

وقال مسؤول أردني تحدث لـ "يسرائيل هيوم": "إذا صعد الوزير بن غفير أو أي وزير من الصهيونية الدينية إلى الحرم القدسي مرة أخرى في المستقبل القريب، فإن ذلك سيعني أحد أمرين: إما أن زيارة نتنياهو لم تأت بنتائج وفشلت، أو ان نتنياهو يجرؤ على تحدي القصر الملكي".

وباستثناء التحذير من هذا الاحتمال، أوضح المصدر: "أعتقد أن الملك نقل رسالة مفادها أن مكانة الأردن في الأقصى يجب ألا تتضرر. على أية حال، هذه الزيارة فاجأتنا، وتبدو مثل لقاء كان يجب التحضير والتوسط له مسبقا".

ويعتقد محلل أردني تحدث للصحيفة، أن الاجتماع كان يهدف إلى منع حدوث أزمة محتملة. وشرح قائلًا: "حسب قراءتي للأمور، ربما اضطر نتنياهو لأن يشرح للملك الوضع السياسي الذي يعيشه، بمعنى أن هذه الزيارات إلى الأقصى لا تتم بموافقته ولكن بسبب تركيبة الحكومة". وأضاف: "فيما يتعلق بأزمة السفير، أظهر نتنياهو حكمة سياسية لأنه في الحقيقة بزيارته سد الطريق أمام تصعيد مع الأردن".

بن غفير: "حارس الأسوار 2" على الأبواب، يجب إنشاء حرس وطني

"هآرتس"

قال وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير، مساء أمس (الثلاثاء)، إن المختصين في مكتبه وفي الشرطة يقدرون أن "حارس الأسوار 2 على الأبواب". وفي مؤتمر صحفي عقده بن غفير مع مفوض الشرطة كوبي شبتاي، دعا الوزير إلى إنشاء حرس وطني وتعزيز الشرطة ومضاعفة القوى العاملة في حرس الحدود.

وقال بن غفير: "في جميع تقييمات الوضع، يظهر التهديد الرئيسي الذي نواجهه. سيناريو الإسناد الذي أسمعه من معظم المهنيين في الوزارة والشرطة وحرس الحدود والجيش

الإسرائيلي، هو أن حارس الأسوار 2 على الأبواب. في مثل هذا السيناريو لا يوجد سوى حل واحد: تعزيز الشرطة الزرقاء وإنشاء الحرس الوطني".

وبعد أن أنهى بن غفير خطابه في المؤتمر الصحفي قام عضو الكنيست ميكي ليفي، رئيس الكنيست السابق والقائد السابق لمنطقة القدس للشرطة والرئيس الحالي للجنة المراقبة البرلمانية، واتهم الوزير بأنه لم يسمح للمفوض العام بالمثول أمام اللجنة، وأنه هو نفسه غائب عن مسارح الجريمة. ورد بن غفير على ليفي بأنه يكذب، وأنه تسبب هو وأصدقاؤه في "أضرار كافية" عندما كانوا في التحالف.

القيد الجديد الذي ستفرضه وزارة التربية والتعليم مخصص لمنظمة واحدة: منتدى العائلات الثكلى

"هآرتس"

الشرط الجديد الذي أضافته وزارة التربية والتعليم، أمس الأول (الإثنين)، إلى العقود مع مدراء البرامج الخارجية في المدارس، والذي يتضمن التزاما بعدم "وإهانة الجيش الإسرائيلي أو شهداء الجيش الإسرائيلي أو ضحايا الأعمال العدائية"، يبدو وكأنه تم حياكته ضد منظمة معينة: منتدى العائلات الثكلى الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي يظهر حاليًا ضمن قاعدة بيانات البرامج المعتمدة من وزارة التربية والتعليم. فمن بين آلاف المنظمات التي تشملها قاعدة البيانات، يعتبر المنتدى هو الوحيد الذي يتعامل بشكل مباشر مع المحتوى المتعلق بالقتلى في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الجنود والمدنيين.

القدس عاصمة فلسطين

في المنتدى يتابعون التطورات في وزارة التربية والتعليم والمحاولة المستمرة لمنع أفراده من دخول المدارس والتحدث مع الطلاب. وبحسب يوفال رحاميم، المدير العام المشترك للمنتدى، فإن محاولة إسكات المنظمة تنبع من تصور أننا "نحضر عائلات الإرهابيين أو نلحق الأذى بذكرى الضحايا. لكننا نحيي ذكرى القتلى ونعطي معنى للخسارة".

وأوضح رحاميم أنهم يعتزمون الدخول في المناقصة القادمة أيضًا رغم الشرط الجديد الذي أضيف إليها. وقال: "هذا البند لا يمنعنا من المشاركة في العطاء. إذا حاولت وزارة التعليم استخدامه لإلغاء أهليتنا للمشاركة، فسيتعين عليها إثبات أننا لا نلبي الشروط. أين نهين جنود الجيش الإسرائيلي؟". وقال وزير التربية والتعليم يوآف كيش في اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، إنه سيهتم بتنظيف قاعدة البيانات من "أمور وهمية مثل يوم ذكرى الضحايا الفلسطينيين".

ويواصل أعضاء المنظمة، التي تعمل منذ منتصف التسعينيات، زيارة المدارس المهتمة بذلك. وقال رحاميم: "يتطلب الأمر شجاعة غير عادية لدعوتنا في مواجهة الضغوط الخارجية". حتى قبل التغيير الحالي في شروط العطاء، كانت هناك محاولات متزايدة من قبل نشطاء اليمين لمنع المنتدى من التحدث إلى الطلاب. وقال رحاميم إن ذلك تم من خلال نشر حقائق كاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي ومخاطبة الطلاب شخصيًا في محاولة لتشجيعهم على تقديم شكوى والتظاهر ضد أنشطة المنتدى. وأضاف: "إنهم يحاولون خلق ضغط يأتي على ما يبدو من الميدان، وهو في الواقع حفنة صغيرة من

القدس عاصمة فلسطين

الأشخاص العدوانيين". في الآونة الأخيرة، تم إلغاء لقاء مع أعضاء المنتدى في المدرسة الثانوية في كفار سابا، بعد منشورات كاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويقول رحاميم إن اللقاءات تزداد تعقيدًا كل عام، ليس فقط بسبب الضغط المتزايد: "إن نقص المعرفة لدى الطلاب آخذ في الازدياد، وهم، وكذلك المعلمين، يولدون في واقع ليس لديهم فيه سوى القليل من المعرفة والإلمام بالوضع. فهم لا يتعلمون عن الفلسطينيين في المدرسة، ويصل الطلاب إلى الجيش دون معرفة أي شيء عما يحدث في الجانب الآخر".

على الرغم من الضغوط والصعوبات، يعقد المنتدى لقاءات كل عام في حوالي 70 مدرسة في جميع أنحاء البلاد. وقال رحاميم: "المدارس التي تدعونا عادة ما تكرر الدعوة كل عام، لأنها تدرك أهمية اللقاءات". ووفقًا له، فإن تركيبة المدارس متنوعة نسبيًا، لكنه يعترف بأنه "في الأطراف يصعب التغلب على رفض استقبال المنتدى".

تقرير: التبرعات لقاتل رابين، يغئال عمير، وقتلة الفلسطينيين تم تمويلها من تبرعات أمريكية

"هآرتس"

أفاد تحقيق مشترك أجراه موقع "شومريم" ووكالة أنباء أسوشييتد برس، ونشر أمس (الثلاثاء)، أن جمعية إسرائيلية تدعم اليهود المدانين بجرائم قومية تجمع التبرعات في الولايات المتحدة. ومن بين أولئك الذين تدعمهم الجمعية اليهود الذين قتلوا فلسطينيين،

القدس عاصمة فلسطين

وقاتل رئيس الحكومة رابين، يغئال عمير، ويشاي شليسل، قاتل الفتاة شيرا بانكي في موكب المثليين في القدس.

ويطلق على الجمعية اسم "سلامة أسراك"، وقام بتسجيلها المحامي حنمئيل دورفمان، الساعد الأيمن لوزير الأمن الوطني ايتمار بن غفير. ووفقًا لنتائج التحقيق، يحق للمانحين الأمريكيين للجمعية اقتطاع جزء من مساهمتهم من مدفوعات ضريبة الدخل، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تدعم التبرعات بشكل غير مباشر.

الخطوة التالية في الإصلاح القانوني، بعد تمرير فقرة التغلب، هي شطب ترشيح أعضاء الكنيست العرب

القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي

يبدو أن الخطوة التالية في الإصلاح القانوني الذي تنوي الحكومة تنفيذه، بعد تمرير فقرة التغلب، هي شطب ترشيح غالبية أعضاء الكنيست العرب. وكما نشرنا مساء الثلاثاء، في نشرة الأخبار الرئيسية، فإن مشروع قانون قدمه رئيس الائتلاف، أوفير كاتس، سيضطر المحكمة العليا إلى استبعاد مرشح حتى لو أدلى بتصريحات قليلة تدعم الإرهاب. أو منفذ عملية، من دون حاجة إلى توفير إثباتات وأدلة كافية.

في اتفاقيات الائتلاف، اتفقت جميع أحزاب الائتلاف على تغيير البند 7 أ – الذي يحدد من يمكنه أو لا يمكنه الترشح للكنيست. وكانت النية واضحة: تبسيط شروط شطب القوائم

القدس عاصمة فلسطين

العربية. واتفق رؤساء الائتلاف فيما بينهم على الترويج لقانون يؤدي إلى شطب القوائم العربية، ويعمل أعضاء الكنيست على طرح صيغ مختلفة لتنيفذ ذلك.

وينتظر الائتلاف تمرير فقرة التغلب لاستكمال هذا التشريع، خوفا من إبطاله من قبل المحكمة العليا. لكنه تم طرح أول مشروع قانون كهذا على طاولة الكنيست من قبل رئيس الائتلاف أوفير كاتس، وفقا للمعايير بالنسبة لشطب أعضاء الكنيست سيتم تغييره وتوسيعه، بحيث يتعين على المحكمة العليا استبعاد أعضاء الكنيست العرب. وفقًا للاقتراح، من المحتمل أن يكون غالبية أعضاء الكنيست العرب الحاليين، معرضين للشطب.

على سبيل المثال، بينما يتعين اليوم إثبات وجود دعم لمنفذي العمليات أو الإرهاب حتى يتم استبعاد نائب معين – فإنه، وفقًا لمشروع القانون، سيكون من الكافي تقديم تصريحات قليلة، لاستبعاد قائمة أو عضو كنيست: ووفق مشروع القانون، أيضًا، سيكون دعم أي منفذ لعملية فردية، وليس المنظمات فقط، أساسًا للاستبعاد. المعنى: حتى لو ذهب عضو كنيست لتعزية عائلة منفذ العملية أو نشر تعزية أو دعم – فسيتم استبعاده على الفور.

ورد عضو الكنيست أيمن عودة: "الكفاح من أجل الديمقراطية يجب أن يكون نضالا من أجل الديمقراطية إلى الأبد! سيستمر اليمين في محاولة تقسيم النضال وعلينا أن نفعل كل شيء للقتال معًا. نحن العرب وحدنا لا نستطيع منع الفاشيين ولكن بدوننا لا يستطيع اليهود الديمقراطيون عمل ذلك لوحدهم".